الانتفاضة
والشخصية الوطنية للشعب

عشية الانسحاب الاسرائيلي من سيناء، إندلعت الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة، وتركزت أنظار العالم كله على هذين الحدثين، فهل هناك صلة بينهما، وماذا ستكون النتائج العملية لكل منهما؟

أما عن الصلة بينهما، فهي قائمة بالفعل، ولكنها صلة سلبية، فكثيرون كتبوا يقولون، إن الانسحاب من سيناء سيشكل مرحلة جديدة في قضية الشرق الأوسط، وغايتهم من وراء ذلك تأكيد اتفاقيات كامب ديفيد كأمر واقع لا فكاك منه، والتركيز على أن أي موقف سياسي مقبل سيكون متأثراً بالضرورة بهذه الاتفاقيات، وبتطبيقاتها الواقعية على الأرض، بحيث تستحيل بلورة موقف سياسي جديد بعيد عنها أو متناقض معها. ويترتب على ذلك، أنه لو أراد الفلسطينيون، أو إذا أراد العرب البحث في تسوية للصراع العربي ــ الاسرائيلي، وتسوية للموضوع الفلسطيني داخل إطار هذا الصراع، فإن المجرى العملي الوحيد الممكن لذلك، هو مجرى اتفاقيات كامب ديفيد، سواء كان ذلك بالتزام نصوصها الحرفية، أم بصياغة نصوص جديدة تنطلق منها أو تطور فيها أو تؤسس عليها.

وقد جاءت الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة، وقبلها ومعها انتفاضة أهالي الجولان، لترفض، بعنف وببساطة، هذا السعي لفرض منطق كامب ديفيد على مجرى التسويات السياسية لجوانب الصراع العربي ــ الاسرائيلي. فإزاء الميل الواضح لتصوير اتفاقات كامب ديفيد على أنها تعني فقط تحقيق الانسحاب الاسرائيلي من سيناء، وإزاء الميل الواضح لتغييب الجانب الاستراتيجي من هذه الاتفاقيات؛ وهو الجانب الذي يفرض الارتباط بالسياسة الأميركية، وبالهيمنة العسكرية الأميركية، وبخلق علاقات التعاون العربي ــ الاسرائيلي، من أجل خدمة هذه الهيمنة، إزاء ذلك كله، كانت انتفاضة المناطق المحتلة رفضاً لهذا الجانب الاستراتيجي في اتفاقيات كامب ديفيد، اتخذ في الجولان مساراً عملياً ضد قرار الضم، واتخذ في الضفة